



دور صندوق النقد الدولي في دعم التمويل الإسلامي

The role of the International Monetary Fund in supporting Islamic finance

د. بوجعدار إلهام¹، أ. د. سماح ميهوب²

¹ جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 (الجزائر)، ilhem.boudjadar@univ-constntine2.dz

² جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 (الجزائر)، sameh.mihoub@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2023/10/28 تاريخ القبول: 2023/12/01 تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في معرفة دور صندوق النقد الدولي في دعم التمويل الإسلامي في ظل اتساع هذا الأخير عربيا وعالميا خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، وما يقابله من طلب متزايد على خدمات التمويل الإسلامي المصرفية، كإصدارات الصكوك، والتعامل بهذه الخدمات في البنوك على المستوى العالمي، بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن صندوق النقد الدولي كان له دور بارز في دعم البنية التحتية للتمويل الإسلامي وإرساء قواعده وإدراجها في تقييماته، وتقديم المشورة للبلدان التي تعتمد هذا النوع من التمويل. وبالرغم من ذلك فإنه يأمل أن يقدم المزيد من الدعم وزيادة التشجيع على اندماج معايير التمويل الإسلامي مع المعايير الرقابة الدولية لدعم الاستقرار، وتحسين القواعد التنظيمية الاحترازية.

كلمات مفتاحية: التمويل الإسلامي، صندوق النقد الدولي، البنية التحتية

تصنيفات JEL: O43، M13، G32

Abstract:

This study aims to investigate the role played by the International Monetary Fund (IMF) in supporting Islamic finance, given the expansion of Islamic finance both regionally (in the Arab world) and globally, especially after the 2008 global financial crisis. There has been a growing demand for Islamic banking and financial services, such as sukuk issuances, and their adoption in banks worldwide. Islamic finance plays a crucial role in economic growth and financial stability.

study found that the IMF has played a prominent role in supporting the infrastructure of Islamic finance, establishing its principles, and incorporating them into its assessments and providing advice to countries that adopt this type of financing. Despite this, the IMF hopes to provide further support to increase encouragement for integrating Islamic finance standards with international regulatory standards to enhance stability and improve precautionary regulatory frameworks.

Keywords: : Islamic finance, International Monetary Fund (IMF), infrastructure.

JEL Classification Codes: G32; M13; O43

المؤلف المرسل: بوجعداد إلهام، الإيميل: boudjadarilhem@yahoo.fr

مقدمة:

يعتبر صندوق النقد الدولي أحد الأطر المؤسساتية الدولية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي، وتشجيع التعاون الدولي والعمل على استقرار أسعار الصرف وميزان المدفوعات، وتطوير الأوضاع الاقتصادية للدول وتقديم القروض، حيث يلعب دورا هاما في صياغة المنظومة الاقتصادية العالمية والتأثير فيها.

وفي ظل أزمة 2008 التي اجتاحت اقتصاديات العالم وتسببت في انهيار أسواق رؤوس الأموال واختلال الاستقرار المالي، أعطت هذه الأزمة فرصة كبرى لاختبار نجاح وحدوى البنوك الإسلامية من ناحية الثقة في متانتها ومقدرتها على تقديم بدائل اتسمائية ونقدية وتنموية، وهذا الاختبار يحتاج إلى تجويد المعاملات المصرفية الإسلامية

وضبط حدودها، وأيضا بيان قدرتها النوعية على التعاطي مع عالم المنافسة المالية العالمية الشديدة الذي بات يفرض نفسه.

لقد حققت صناعة التمويل الإسلامي خلال السنوات الماضية نموا سريعا وحضورا قويا في أوساط القطاع المصرفي والمالي، حيث تزايد الاهتمام بصيغته ومبادئه بشكل لافت من طرف الهيئات والمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، بالرغم من أنها لا تمثل إلا نسبة صغيرة من نشاط السوق المالية العالمية. فقد ازداد نفاذ الصيرفة الإسلامية في أسواق الكثير من أعضاء صندوق النقد الدولي، وانعكاسا لأهمية التمويل الإسلامي بالنسبة لكثير من البلدان الأعضاء، بالإضافة إلى ارتفاع الأصوات بضرورة اللجوء لقواعده والدور الهام الذي يلعبه في الحياة الاقتصادية، جعل صندوق النقد الدولي يهتم بهذا النوع من التمويل الذي بات كبديل أقوى للتمويل التقليدي، وذلك لحاجته إلى تنويع مصادر التمويل وتطوير الأسواق المالية، ومواجهة الأزمات والمحافظة على استقرار النظام المالي والاستدامة الاقتصادية.

وعلى ضوء ما سبق وباعتبار صندوق النقد الدولي مؤسسة نقدية دولية تعمل على تعزيز الاقتصاد العالمي يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما دور صندوق النقد الدولي في دعم التمويل الإسلامي؟

ومن هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الدافع وراء اهتمام صندوق النقد الدولي بالتمويل الإسلامي؟
- هل يمكن اعتبار أن المجهودات التي قدمها صندوق النقد الدولي كافية لدعم التمويل الإسلامي؟
- ماهي أهم التحديات التي تعيق نمو وتطور التمويل الإسلامي؟

❖ فرضيات الدراسة:

في إطار هذه الدراسة سيتم وضع الفرضيات التالية:

- إن تزايد الطلب على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بعد أزمة المالية 2008، نتيجة قدرت مؤسساتها على تجاوز هذه الأزمة، يعد أهم الأسباب التي دفعت صندوق النقد الدولي للاهتمام بالتمويل الإسلامي.
- تعتبر الجهود التي كرسها صندوق النقد الدولي غير كافية لدعم التمويل الإسلامي.
- تعد التحديات التنظيمية من أبرز التحديات التي يواجهها التمويل الإسلامي

❖ أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية التمويل الإسلامي، كصيغة من صيغ التمويل الحديث في العالم بدل التمويل التقليدي، باعتباره موضوع جدير بالدراسة على الصعيد الدولي والمحلي، حيث يشهد اهتمام متزايد في جميع أنحاء العالم، لإمكانيته في دعم الاستقرار المالي ونظرا لدوافع عديدة منها اسهاماته في الاستقرار النقدي، ومساهمته في النمو الاقتصادي.

❖ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة:

- دوافع وأسباب توجه اهتمام صندوق النقد الدولي إلى التمويل الإسلامي
- مدى اعتماد وتطبيق الصندوق لقواعد التمويل الإسلامي في تقييماته
- الوقوف عند التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي وسبل نموه من خلال الأدوار الواجب تأديتها من طرف صندوق النقد الدولي لدعم هذا النوع من التمويل.

❖ منهجية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة أو نفي الفرضيات يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض مختلف أسباب

الاهتمام بالتمويل الإسلامي من طرف الصندوق، والتحليلي من خلال تفسير الاحصائيات المتصلة باتساع التمويل الإسلامي على المستوى العالمي بعد الأزمة المالية.

❖ هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي ، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث

محاور:

المحور الأول: دوافع وأسباب اهتمام صندوق النقد الدولي بالتمويل الإسلامي

المحور الثاني: مبادرات صندوق النقد الدولي لتكريس قواعد التمويل الإسلامي

المحور الثالث: مستقبل التمويل الإسلامي ورؤية جديدة لعمل الصندوق.

المحور الأول: دوافع وأسباب اهتمام صندوق النقد الدولي بالتمويل الإسلامي

يتزايد الاهتمام بالتمويل الإسلامي في العالم، ومن بين الأسباب التي تدفع

صندوق النقد الدولي للانخراط في هذا المجال هي الحاجة إلى والحفاظة على الاستقرار

المالي العالمي، ومواجهة الأزمات المالية العالمية، ودعم النمو الاقتصادي.

أولاً: التمويل الإسلامي ودعم الاستقرار المالي والنقدي

يساعد التمويل الإسلامي في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي من خلال دعم

وتوفير السيولة المالية اللازمة للأفراد والشركات من جهة، وتعزيز الثقة في النظام المالي

والمصرفي من جهة أخرى

1- التمويل الإسلامي والاستقرار النقدي: يساهم التمويل الإسلامي في استقرار

الأسعار من جهتين:

– من جهة تكلفة التمويل: إن تمويل الاستثمارات في بالقرض بفائدة، يؤدي إلى زيادة

أعباء العملية الإنتاجية بمقدار خدمة الديون، فيتم تحميلها إلى السعر النهائي للمنتج،

مما يؤدي إلى رفع السعر مقارنة بما لو كان تمويل المشروع بشكل دوري، أما في

التمويل الإسلامي، من خلال تقسيم الأرباح والخسائر، فإن المشروع ليس عليه ان

يدفع إلى الجهة الممولة سوى حصتها في الأرباح عن تحققت، لذلك فإن المنتج لا يتحمل تكاليف التمويل، فكل دورة إنتاجية تتحمل تكاليفها وخسائرها.

- من جهة توجيه التمويل: إذا كان تمويل النشاط بالإقراض بفائدة يتسبب في زيادة التضخم، فإن تمويل أنشطة غير منتجة يؤدي كذلك إلى التضخم، فتمويل الاستهلاك بشكل كبير يؤدي إلى زيادة الطلب على مختلف السلع والخدمات، إلا أن المجال الأكثر تأثيراً زيادة التضخم هو المضاربة على السلع، والمبادلات الوهمية للمشتقات المالية، فهي تؤدي إلى تضخم الكتلة النقدية بما يتجاوز حاجة الاقتصاد الحقيقي للنقد، مما يؤدي إلى زيادة التضخم، أما في حالة البنوك الإسلامية، فإن ارتباط التمويل بالتداول الحقيقي للسلع والخدمات سيجعل من خلق النقد محدود بالحاجة إليه في المبادلات الحقيقية. (موسى مبارك، لحيلج، 2018، ص 250-257)

2. التمويل الإسلامي والاستقرار المالي

يعد التمويل الإسلامي من الآليات المهمة التي تساعد في تقليل المخاطر المالية والحفاظ على الاستقرار المالي من خلال مانه لاستقرار أسعار الأصول المالية، وكذا مجموعة الضوابط التي يقوم عليها والتي تضمن تفادي حدوث الأزمات المالية.

- دور التمويل الإسلامي في استقرار أسعار الأصول المالية:

إن ارتباط التمويل الإسلامي بالاقتصاد الحقيقي من خلال مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، يجنب الوقوع في الاختلالات بين القطاعين المالي والحقيقي، فالأصول المالية الإسلامية لا تحقق عوائد إلا بقدر ما يتحقق على أرض الواقع، كما أن أحكام الشريعة الإسلامية تمنع تمويل التداولات الوهمية عبر المشتقات المالية، مما يحافظ على استقرار أسعار الأصول المختلفة. (مقاويب، 2015، ص 62)

- ضوابط التمويل الإسلامي لتجاوز الأزمات المالية:

- يستند التمويل الإسلامي إلى مجموعة من الضوابط التي تساعد في الوقوف أمام الأزمات المالية والتقليل من مخاطرها، لذلك يستلزم الأمر التعريف بالضوابط التي تحكم عمل نظام المالي والاقتصادي الإسلامي والتي من أهمها ما يلي:
- ✓ مراعاة مقاصد التجارة الحقيقية والبعد عن الحيل التي تتمسك بظاهرة التجارة دون مضمونها. (دوفي، عيساوي، 2019، ص 25، 26)
 - ✓ الأخلاق واجتناب الحرام في التعاملات المالية: حيث يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على منظومة القيم والمثل والأخلاق مثل (الأمانة والمصادقية، الشفافية، البيئة، والتيسير والتعاون والتكامل) ، وفي الوقت نفسه تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية القائمة على الكذب والمقامرة والتدليس والجهالة والاحتكار. (بلعما، سيد أعمار، 2019، ص38)
 - ✓ محاربة الفوائد الربوية والاعتماد على مبدأ المشاركة والأرباح والخسائر.
 - ✓ حرمت الشريعة نظام المشتقات المالية لأنها من المقامرات المنهي عنها شرعا، فضلا عن أنها تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية، وإنما هي وسيلة من وسائل خلق النقود التي تسبب التضخم وارتفاع الأسعار والانهيار السريع في المؤسسات المالية التي تتعامل بمثل هذا النظام.
 - ✓ تحريم الدين بالدين: التي من أشكائها خصم الأوراق التجارية وخصم الشيكات المؤجلة السداد كما حرمت نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة (عطوي، عشوب، 2017، ص450)، وأكد الخبراء أن السبب وراء الأزمات المالية المعاصرة هو قيام بعض شركات الوساطة المالية بالتجارة في الديون مما أدى إلى اشتعال الأزمة وهذا حدث فعلا. (الوادي وآخرون، 2007، ص7)
 - ✓ الالتزام لقاعدة الغنم بالغرم والخراج بالضمان: من المعلوم أن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أحدا وعطاء، فهي تعمل بنظام المشاركة في الربح والخسارة، ومعنى ذلك أن استحقاق الربح يعتمد على تحمل المخاطر، فإذا دخل عنصر من عناصر الإنتاج إلى

العملية الإنتاجية على أساس الأجرة فعليه أن يقبل المخاطرة أي يضمن ما قد يحدث من نتائج سلبية ويتحملها مقابل استحقاقه لنصيب من الربح إذا تحقق وهذا هو معنى الغنم بالغرم. (عقون، مدي، 2012، ص40)

وبصفة عامة، فقد نجحت البنوك الإسلامية إلى حد بعيد في تفادي إعصار الأزمة المالية 2008، حيث أنها لم تتلقى ضربات عملت على إسقاط بنوكها واهيار مؤسساتها كما حدث لنظيراتها في البنوك الغربية التقليدية. (لحول، 2011، ص19،18)

كما حققت البنوك الإسلامية مراكز متقدمة على البنوك التقليدية، فيما يتعلق بنسب عوائدها على حقوق الملكية والسعر إلى الأرباح، فلو قارنا بين بعض مؤشرات الأداء قبل وبعد الأزمة المالية العالمية لعينة من البنوك في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شملت 77 بنكا إسلامي و710 بنكا تقليدي. كما هو مبين في الجدول أدناه فإننا نلاحظ:

- ✓ نسبة القروض إلى الودائع وهي من أهم مؤشرات الوساطة المالية أعلى بصورة معنوية في البنوك الإسلامية منها في البنوك التقليدية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.
- ✓ العائد على الأصول أعلى في البنوك الإسلامية قبل الأزمة خلافا لما بعدها، نظرا لتركز نشاط كثير من البنوك الإسلامية في العقارات التي انخفضت قيمتها بشكل كبير خاصة في دول الخليج، مما ساهم في تأثر البنوك الإسلامية بتداعيات الأزمة على الاقتصاد الحقيقي.
- ✓ نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول أعلى في البنوك الإسلامية قبل وبعد الأزمة، وهو ما يعكس انخفاض نسبة التمويل بالديون في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية (الرافعة المالية).
- ✓ نسبة القروض المدومة أقل في البنوك الإسلامية قبل وبعد الأزمة.

✓ ارتفاع احتياطات القروض المدعومة في البنوك الإسلامية بعد الأزمة نتيجة إتباعها لسياسة احترازية لمواجهة انخفاض العائد، أما الفرق في احتياطات القروض المفقودة في البنوك الإسلامية والتقليدية فهو غير معنوي. (بوجعدار، 2015، ص 108)

الجدول رقم (1): مؤشرات الأداء لعينة من البنوك التقليدية والإسلامية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المؤشر	البنوك الإسلامية	اتجاه الفرق	البنوك التقليدية	المحبة	البنوك الإسلامية	اتجاه الفرق	البنوك التقليدية	المحبة
القروض إلى الودائع	107.6%	<	122.6%	*	77.0%	<	77.0%	+++
العقد على الأصول	4.2%	<	1.2%	+++	1.1%	>	1.1%	+++
نسبة حقوق المساهمين	30.5%	<	29.9%	+++	13.8%	<	13.8%	+++
القروض المدعومة إلى إجمالي القروض	6.2%		7.2%	غير معنوي	8.7%		8.7%	غير معنوي
احتياطات القروض المدعومة إلى إجمالي القروض	6.3%		9.2%	غير معنوي	7.4%		7.4%	غير معنوي

المصدر: بالاعتماد على: بوجعدار إلهام، مرجع سابق، ص 108.

وبالتالي فإن تحليل تلك المؤشرات يعكس الأداء الجيد للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية التي تأثرت بالأزمة المالية بشكل كبير على خلاف البنوك الإسلامية، وهو ما تعكسه الورقة البحثية التي أعدها الدكتور حاتم غومة والدكتور نبيل غلاب المحللان الماليان في البنك الإسلامي للتنمية، حيث أبرزت أن العائد على حقوق المساهمين قد انخفض بشكل كبير في البنوك التقليدية الخالصة بنسبة 90.34% مقارنة بالبنوك التقليدية ذات النواذ الإسلامية التي انخفض العائد فيها ب 32.34%، وذلك

خلال الفترة 2006-2008

كما تبرز تلك الورقة البحثية أن البنوك الإسلامية هي الأقل تعرضاً للمخاطر، وذلك انطلاقاً من مؤشري نسبة الدين من رأس المال ونسبة الدين من مجموع الأصول، حيث بلغ المؤشر الأول % 3.09 للبنوك الإسلامية عام 2006 مقارنة بـ % 9.21 للبنوك التقليدية و% 7.23، للبنوك التقليدية ذات النواذ الإسلامية، وفي عام 2008 حافظت البنوك الإسلامية على تفوقها من حيث مؤشر الأمان فبلغت نسبة الدين من رأس المال % 5.8 مقارنة بـ % 10.3 لبنوك التقليدية و% 8.5، للبنوك التقليدية ذات النواذ الإسلامية. (بلوافي، 2018، ص14).

ثانياً: التمويل الإسلامي ودعم النمو الاقتصادي

يعتبر التمويل الإسلامي نظام تمويل مستقر وقادراً على تعزيز النمو خلق فرص عمل طويلة الأجل، حيث يستبعد الفائدة، والمضاربات السعرية، الاكتناز، ويمنع الغرر (عدم التيقن المبالغ فيها)، وتسهم الصيرفة الإسلامية بأدوار مهمة وأساسية، ولكل دور من هذه الأدوار تأثير مباشر أو غير مباشر على النمو الاقتصادي، تشمل هذه الأدوار: تسهيل التمويل، وتحفيز الادخار، وتعزيز الاستقرار المالي وتمويل المشاريع المقبولة أخلاقياً. (فدوز، 2021، ص25)

لقد تناولت بعض الدراسات العلاقة بين البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي في مجموعة من الدول من بين ذلك اندونيسيا (Abduh & Azmi Omar, 2012) وماليزيا (Furqani & Mulyany. 2009) في حين بحثت دراسة (Caporale & Helmi, 2018) آثار العمل المصرفي الإسلامي على الروابط السلبية بين الائتمان والنتائج المحلي الإجمالي من خلال مقارنة مجموعتين من سبع دول ناشئة، الأولى بدون بنوك إسلامية والثانية بنظام مصرفي مزدوج يشمل البنوك الإسلامية والتقليدية. تشير النتائج إلى وجود اختلافات كبيرة بين مجموعتي البلدان التي تعكس السمات المميزة للبنوك الإسلامية، على وجه الخصوص يقدم تحليل السلاسل الزمنية دليلاً على وجود علاقة سببية طويلة المدى تمتد من الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التي بها

بنوك إسلامية، ووجود علاقة سببية قصيرة المدى في البلدان التي لا توجد بها بنوك إسلامية وبحسب (Imam & Kpodar, 2016) فإن الدول التي يوجد ضمن أنظمتها المالية بنوك إسلامية تعرف معدلات نمو أعلى مقارنة بالدول التي لا يوجد لديها بنوك إسلامية، ووجد (Azmi Omar, Abduh 2012) علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في إندونيسيا. (قندوز، 2021، ص25)

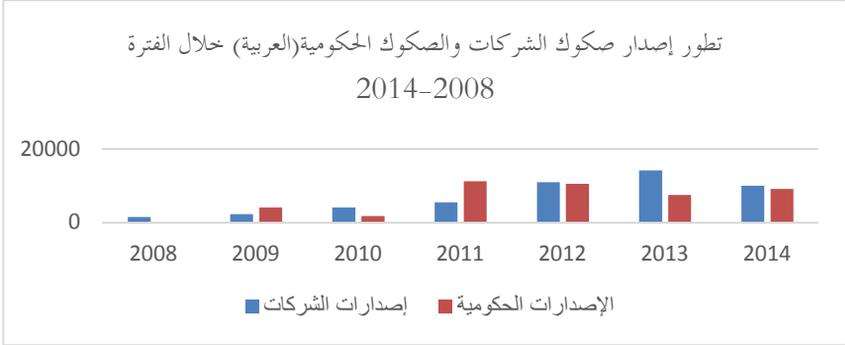
ثالثاً: اتساع الاهتمام بالتمويل الإسلامي على المستوى العالمي

إن صناعة التمويل الإسلامي حققت انتشاراً ملحوظاً شمل العديد من الأسواق الدولية، حيث أهما تنمو بمعدلات تقدر بما يفوق نسبة العشرة خلال العقد الأخير، نظراً لما تتمتع به من مقومات وإمكانيات كبيرة تؤهلها لتحقيق المزيد من النمو والتطور خلال المرحلة المقبلة .

1- اتساع التمويل الإسلامي على المستوى العربي:

ومن المؤشرات في اتجاه تطور هذه الصناعة وانتشارها، أشير إلى ذلك التطور الملحوظ في إصدارات الصكوك الإسلامية بأنواعها المختلفة، خصوصاً خلال الأعوام الأخيرة حيث تشير الإحصاءات المتوافرة، لدى السوق المالية الإسلامية حيث شهدت الدول العربية تطور ملحوظ في إصدار الصكوك خلال الفترة 2008-2014، كما يبينه الشكل التالي:

الشكل(1): تطور إصدار في صكوك الشركات والصكوك الحكومية للدول العربية ما بين 2014-2008



المصدر: بوبريمة جوان 2018، ص91.

نلاحظ من الشكل أن إصدار صكوك الشركات في تطور مستمر خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، حيث أن في سنة 2008 قدر بحوالي 1.471 مليار دولار ليوصل التزايد والنمو خلال السنوات 2009 إلى 2012، حيث قدر حجم التطور خلالها ب 2.260، 1.121 و 5.457 و 10.951 على التوالي، لتبلغ ذروتها سنة 2013 وتصل إلى 14.116 مليار دولار، لتتخف في السنة الموالية بمقدار قدره 4.133 مليار دولار.

الشكل رقم (2): تطور عدد إصدارات صكوك الشركات وصكوك الحكومية للدول العربية ما بين 2014-2008



المصدر: بالاعتماد على: بوبريمة إحسان، نفس المرجع السابق، ص 91
يوضح الشكل عدد إصدارات الصكوك الحكومية وصكوك الشركات، حيث
نلاحظ أن عدد إصدارات صكوك الشركات تزايد خلال السنوات 2008، 2009،
2010، ليصل إل 6 إصدارات حيث شهد تحسنا ملحوظا سنة 2011 ليصل إلى
12 إصدار ويواصل الارتفاع حتى يصل إلى ذروته ويحقق 27 إصدار سنة 2013،
لينخفض خلال سنة 2014 بفارق 11 إصدار وبلغ 16 إصدار ، وهذا مقارنة بعدد
اصدارات الصكوك الحكومية، فنلاحظ أن عدد اصدارات خلال السنتين 2009
و2011، لم يتعدى الخمس اصدارات، لترتفع خلال سنتي 2012، وتبلغ 11 اصدار
بفارق 12 اصدار عن اصدارات الشركات خلال نفس السنة، فيبلغ ذروته عند 23
اصدار خلال سنة 2013 بفارق قدره 4 اصدارات عن اصدارات الشركات خلال
نفس السنة، وتتساوى كل من اصدارات الشركات والإصدارات الحكومية خلال سنة
2014 ب 16 اصدار.

وينحصر إصدار الصكوك في الدول العربية في دول مجلس التعاون الخليجي
(الإمارات والسعودية والبحرين والكويت وقطر)، بالإضافة إلى السودان وقد تصدرت
السعودية المرتبة الأولى حيث سجلت أداء لافتا في سوق الصكوك العالمية، رغم ارتفاع
معدلات السيولة لديها لارتفاع النفط، كما كشفت بيانات عن استعادة السعودية
مركزها كأكبر مصدر للصكوك والتمويلات الإسلامية لعام 2021، حيث بلغ إجمالي
الإصدارات المالية من الصكوك والتمويل الإسلامي نحو 32 مليار دولار، لأول مرة
منذ عام 2018، ووفقا لجدول التصنيف العالمي أعدته وكالة "بلومبرغ"، تفوق أداء
السعودية على ماليزيا حيث استعادت المركز الأول في قائمة أكبر مصدري الصكوك
والتمويلات الإسلامية عالميا، مشيرة إلى أن ماليزيا سجلت بنحو 26 مليار دولار بينما
حلت الإمارات ثالثا بإصدارات بلغ مجموعها 14 مليار دولار. (السعودية أكبر مصدر
للصكوك والتمويلات الإسلامية، <https://aawsat.com>)

2- اتساع التمويل الإسلامي على المستوى العالمي:

شهدت صناعة التمويل الإسلامي العالمي نمواً سريعاً خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة الاستثمارات الكبيرة في إصدارات الصكوك، ولاسيما باستنادها إلى التطورات التكنولوجية واعتماد الأساليب الإلكترونية في تقديم المنتجات والخدمات. (الصيرفة الإسلامية العربية والعالمية تشهد نمواً سريعاً، اتحاد المصارف العربية)

حيث بلغت إصدارات الصكوك خلال السنوات العشر الماضية (2010-2021)، الدولية والمحلية حوالي 1.43 تريليون دولار من قبل الشركات والمؤسسات المالية وما إلى ذلك، في جميع أنحاء العالم، ودول آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، لا سيما مجلس التعاون الخليجي التي تضم البحرين والمملكة العربية السعودية.

(Ifm sukuk report a comprehensive study of the global sukuk market, 2022, p112-114).

ويبين الشكل الآتي إجمالي إصدارات الصكوك العالمية خلال الفترة (2010-2021):

(2021):

الشكل رقم(3): إجمالي إصدارات الصكوك العالمية خلال (2010-2021)

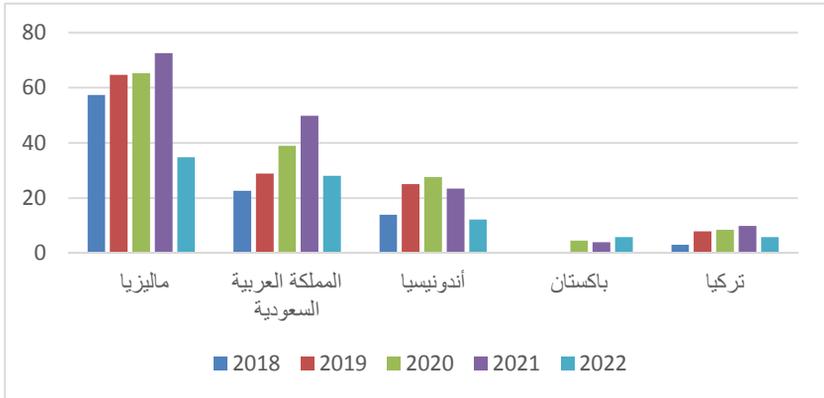


Source : (Ifm sukuk report a comprehensive study of the global sukuk market, 2022, p112-114).

نلاحظ من خلال الشكل السابق تزايد الإصدارات بوتيرة متزايدة وقدر بحوالي 53125 مليار دولار خلال سنة 2010 ليصل إلى 137599 مليار دولار في سنة 2012، بفارق قدره 84474 مليار دولار، لينخفض بشكل طفيف إلى إجمالي قدره 135557 مليار دولار خلال سنة 2013 ويواصل في الانخفاض بوتيرة متزايدة ليصل إلى إجمالي قدره 67818 مليار دولار خلال سنة 2015، ليواصل الارتفاع بوتيرة متزايدة من سنة 2015 حتى سنة 2021، ليصل إلى ذروته بإجمالي قدره 188121 مليار دولار.

ووفقا لدراسة حول الصكوك العالمية صادرة عن وكالة ريفينيتيف التابعة لبورصة لندن أن إصدارات الصكوك بالدولار قد بلغت 22 مليار دولار في النصف من عام 2022، وذلك بانخفاض بنسبة 10%، مقارنة مع 33.2 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2021، وتصدرت كل من ماليزيا والمملكة العربية السعودية واندونيسيا أكبر مراكز إصدارات الصكوك وشكلت مجتمعة حوالي 75%، من الصكوك الصادرة في عام 2021 والنصف الأول من عام 2022. كما يبينه الشكل والجدول التاليين:

الشكل رقم (4): الدول الرائدة بإصدار الصكوك خلال 2018-2022



المصدر: فليحان، 2023، <https://www.zawya.com>

الجدول رقم (2): حجم إصدارات الصكوك الدول الرائدة بإصداراتها خلال الفترة (2022-2018)

السنوات	الدول	ماليزيا	المملكة العربية السعودية	إندونيسيا	باكستان	تركيا
2018		57.4	22.6	13.9	0.1	3.0
2019		64.7	28.9	25.0	0.1	7.9
2020		65.2	38.9	27.6	0.1	8.5
2021		72.6	49.8	23.4	4.0	9.9
2022		34.8	28.1	12.2	5.8	5.8

المصدر: من إعداد الباحثة: باعتماد على: فليحان، 2023،

<https://www.zawya.com>

ونتيجة لهذا الاتساع الذي عرفه التمويل الإسلامي على المستوى العالمي، فقد تزايد الاهتمام به أيضا من طرف صندوق النقد الدولي من خلال الدراسات والبحوث التي أجراها، خاصة بعد أزمة 2008، كما يبينه الشكل الآتي:

الشكل رقم(5): نسبة عدد الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي على التمويل الإسلامي قبل وبعد الأزمة



المصدر: بلواقي، 2018، ص6.

اخور الثاني: مبادرات صندوق النقد الدولي لتكريس قواعد التمويل الإسلامي
تهدف قواعد صندوق النقد الدولي في اعتماد قواعد التمويل الإسلامي إلى تعزيزه وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الإسلامية في العالم وتحسين إطار الرقابة عليها، وتوفير بيئة ملائمة للتمويل الإسلامي، مما يساعد على تعزيز الثقة في هذا النوع من الخدمات المصرفية.

أولاً: دور صندوق النقد الدولي في دعم البنية التحتية للتمويل الإسلامي

لدم تطور قطاع التمويل الإسلامي كان لابد من دعم البنية التحتية وهيكل التمويل الإسلامي، لدى فقد ساهم صندوق الانقد الدولي بشكل كبير في دعم انشاء مؤسسات البنية الأساسية لصناعة التمويل الإسلامي، وعلى رأسها مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي أنشئ في كوالالمبور (ماليزيا) في نوفمبر 2002، على يد مجموعة من المصارف المركزية في الدول الأعضاء إضافة إلى البنك الاسلامي والبنك الدولي، وعدد من المؤسسات المالية الدولية كأعضاء مشاركين.

وقد تأسس المجلس نتيجة لعملية استشارات واسعة دامت سنتين، والتي بدأت من قبل مجموعة من محافظي وكبار موظفي المصارف المركزية والسلطات النقدية لعدة بلدان مجتمعة، وذلك بدعم من البنك الاسلامي للتنمية وصندوق النقد الدولي وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ويعد مجلس الخدمات المالية الإسلامية هيئة دولية، تضع معايير لتطوير وتعزيز متانة صناعة الخدمات المالية الإسلامية واستقرارها، وذلك بإصدار معايير احترازية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاعات المصرفية، وأسواق رأس المال، والتكافل (التأمين الإسلامي). . كما يعدّ مجلس الخدمات المالية الإسلامية أبحاثاً تتعلق بهذه الصناعة، وينظم ندوات ومؤتمرات علمية للسلطات الرقابية وأصحاب الاهتمام بهذه الصناعة، ولتحقيق ذلك، يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية مع مؤسسات دولية، وإقليمية، ووطنية ذات صلة، ومراكز أبحاث، ومعاهد تعليمية،

ومؤسسات عاملة في هذه الصناعة. (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، أبريل 2015، ص3). ومنذ تأسيسه، أصدر ثلاثين معياراً ومبدأً إرشادياً وملاحظة فنية تغطي المصرفية الإسلامية وسوق رأس المال الإسلامي والتكافل.

يعتبر انشاء المجلس اعترافاً دولياً بالخدمات الاسلامية المصرفية، بهدف التنسيق مع المصارف المركزية والمؤسسات المالية الإسلامية لإصدار معايير تنظيمية للعمل المصرفي الإسلامي الذي يقوم على قواعد الشريعة والمعايير الدولية. (وضع معايير جديدة في المالية الإسلامية، على الموقع: <https://www.arabnak.com>)
وتجدر الإشارة إلى وجود مؤسسات دولية أخرى أنشأت كذلك لدعم البنية التحتية للتمويل الإسلامي، والتي تهدف كذلك إلى وضع المبادئ والقواعد والمعايير الدولية في مجال التمويل الإسلامي، وتمثلت أهم هذه المؤسسات بما يلي:

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions AAOIFI
تأسست عام 1991 وذلك بهدف تطوير فكر المحاسبة والمراجعة ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.

- المؤسسة الدولية للسوق المالي الإسلامي International Islamic Financial Market

تهدف هذه المؤسسة إلى وضع المعايير المرتبطة بأسواق راس المال والسوق النقدي الإسلامي وخاصة فيما يتعلق بالمنتجات المالية الإسلامية والوثائق والإجراءات المتعلقة بهذا الجانب على المستوى الدولي

- مؤسسة إدارة السيولة المالية الإسلامية الدولية International Islamic Liquidity Management Corporation IILMC

تأسست هذه المؤسسة من قبل البنوك المركزية وسلطات النقد والمؤسسات الدولية وذلك بهدف إصدار أدوات مالية قصيرة الأجل تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

- وكالة التقييم الإسلامية الدولية Islamic International Rating Agency
IIRA.

تأسست عام 2005 بهدف تقديم خدمة التقييم لأسواق رأس المال والجهاز البنكي الإسلامي، وكذلك تقييم المخاطر المرتبطة بالمؤسسات والأدوات المالية وتنمية الإفصاح وزيادة الشفافية بالأسواق المال. (أدوات التمويل الإسلامي لدى أسواق رأس المال العربية، ديسمبر 2015، ص 17)

ثانيا: دور صندوق النقد الدولي في ارساء قواعد التمويل الإسلامي

أظهرت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 إلى أهمية وجود أطر للسياسات الاحترازية التي تضمن استقرار القطاع المالي وذلك بالتركيز على تقييم المخاطر التي يواجهها القطاع المالي، والقدرة على حل الأزمات. حيث أن الاتجاه المتصاعد باندماج الصناعة المصرفية الإسلامية في النظام المالي العالمي يستدعي أن تنتظر السلطات الرقابية بأطرها الرقابية وتطويرها وفقاً للتغيرات في البيئة المالية العالمية والمعايير الاشرافية الدولية، ولدى فإن صندوق النقد الدولي اعتمد أحياناً المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية كإطار لتقييم متانة القطاع المالي جنباً إلى جنب مع المعايير التي يتم فيها تقييم المصارف التقليدية. (صندوق النقد العربي،

<http://nouadhiboutoday.info/node/5941>

ففي عام 2018، أقر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي رسمياً اعتماد «المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية كمنهجية في عمليات تقييم القطاعات المالية. وأنه سيعتمد صندوق النقد الدولي بشكل كامل على هذه المبادئ لتقييم القطاعات المالية في الدول التي تستخدم أنظمة مصرفية إسلامية حصراً، بينما سيتم استخدام هذه المبادئ بالإضافة إلى مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الخاصة بالأنظمة المصرفية المزدوجة في الدول التي تشكل فيها الصيرفة الإسلامية أهمية نظامية في النظام المالي القائم. وقد ساعد هذا القرار في تكملة الهيكل المالي الإسلامي الدولي للاستقرار المالي، كما وفر أيضاً حوافز

للمنظمين في العديد من الدول لتحسين الأطر الخاصة بقطاع الصيرفة الإسلامية. (الإطار الاستراتيجي لتطوير الخدمات المالية الإسلامية في فلسطين 2021-2026، 2021، ص3).

وحسب الصندوق فقد تم البدء بتطبيق المبادئ الأساسية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية من عام 2019، من أجل الإشراف على المؤسسات التي تعتمد الصيرفة الإسلامية، واعتمدت اللجنة التنفيذية لصندوق النقد الدولي اقتراحاً لإدراج المبادئ الأساسية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا في تقييمات المنظمة الدولية من أجل تنظيم عمل البنوك الإسلامية والإشراف عليها.

وبالرغم من أن صندوق النقد الدولي يركز في أعماله على الخدمات المصرفية التقليدية، إلا أن نشاطه يشهد تزايداً في الدول التي توجد فيها البنوك الإسلامية، والتي يصل عددها إلى أكثر من 60 دولة، ويقدر حجم التمويل الإسلامي بحوالي مليونين ترليون دولار في نهاية 2018، وأكثر من عشر دول يشكل فيها النظام المصرفي الإسلامي أكثر من 20 في المئة من النظام المصرفي ككل، كما سنت 44 دولة قوانين تشجع وتنظم المالية الإسلامية. (صندوق النقد الدولي يقر قواعد "التمويل الإسلامي" في تقييماته، <https://alghad.com>)

أما فيما يتعلق بمجلس الاستقرار المالي فقد وافق على تضمين المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي (قطاع المصرفية) في مجموعة المعايير بدعم كبير من صندوق النقد الدولي، حيث تمت الموافقة في جانفي 2020، على تضمين المعيار رقم 17 في مجموعة المعايير. وبهذا الإنجاز، يكون عمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية فيما يتعلق باللوائح التنظيمية الاحترافية ووضع المعايير على قدم المساواة مع الأعمال الأخرى للهيئات الدولية الواضحة للمعايير.

(https://www.ifsb.org/ar_press_view.php?id=516&submit=more)

ثالثاً: دور صندوق النقد الدولي في تقديم المشورة للبلدان التي تعتمد على التمويل الإسلامي:

لقد واصل الصندوق طوال العشرين عاماً الماضية تقديم المشورة الفنية للبلدان الأعضاء بشأن قضايا الصرفة الإسلامية، حسب الحاجة، كما واصل التعاون مع واضعي المعايير ذات الصلة والمنظمات الدولية المعنية بشأن الجهود الرامية إلى إنشاء معايير تكميلية للصرفة الإسلامية في المجالات التي تغطيها المعايير الدولية الحالية. وفي السنوات الأخيرة، تبيّن أثناء رقابة الصندوق عدد أكبر من المسائل المتعلقة بالصرفة الإسلامية كما زاد الطابع المعقد لهذا النشاط، ومن ثم ارتفع الطلب على مشورة الصندوق بشأن السياسات وتنمية القدرات في هذا المجال، مما اقتضى من الصندوق المشاركة بدور أكثر رسمية.

وأعرب المديرون عن تأييدهم للمنهج الذي اقترحه خبراء الصندوق بلورة المسائل المتعلقة بالصرفة الإسلامية وتقديم المشورة بشأنها في سياق أنشطة الصندوق الرقابية والمعنية بتصميم البرامج وتنمية القدرات. كذلك دعوا خبراء الصندوق إلى الاستمرار في دعم جهود واضعي المعايير الدولية ذات الصلة وغيرهم من الهيئات الدولية المعنية للمساعدة في معالجة الثغرات الحالية في الإطار الدولي المنظم للصرفة الإسلامية.

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2017/02/21/PR1753-IMF>

وحتى يعزز الصندوق درجة استعداده، قام بتشكيل مجموعة عمل مشتركة بين إدارته لوضع رؤية مؤسسية لهذه الصناعة، وبناء خبرته المتخصصة فيها، وتحسين التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية، وقامت مجموعة العمل بتكثيف العمل التحليلي المعني بالتمويل الإسلامي في أهم المجالات، ومنها التنظيم والرقابة على أنشطة البنوك الإسلامية، وسياسة السلامة الاحترازية الكلية، وشبكات الأمان الاجتماعي، وتسوية أوضاع البنوك، والإشراف المالي، وحماية المستهلك، والسياسة النقدية، وأسواق الصكوك، وإدارة المالية العامة، والسياسة الضريبية، وقد أنشأ الصندوق مجموعة

استشارية خارجية تتألف من الجهات المعنية بوضع معايير التمويل الإسلامي وعدد من كبار الخبراء الدوليين للمساعدة في تحديد قضايا السياسات وتعزيز التنسيق مع مختلف الأطراف المعنية المهتمة بالتمويل الإسلامي.

وتضم المجموعة الاستشارية الخارجية المكونة من تسعة أعضاء هيئات مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين.

وتمثل هذه المجموعة مبادرة من صندوق النقد تهدف إلى بلورة التحديات التي تواجه السياسات في القطاع والتشجيع على التنسيق بين هيئاته. وناقش الاجتماع الذي عقد في واشنطن يوم 9 أكتوبر 2014، موضوعات من بينها سبل تحسين تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وتداعيات معايير بازل-3 التنظيمية على المصارف الإسلامية. التي تواجه نقصاً في الأصول السائلة العالية الجودة التي يمكن أن تحوزها لتلبية هذه المعايير، حيث يسعى القطاع إلى تبني أدوات لتخفيف حدة هذا النقص مثل السندات الإسلامية القصيرة الأجل التي أصدرتها مؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية في ماليزيا التي تشارك في المجموعة الاستشارية .

http://wefaqpress.com/news_details.php?sid=20148

الخور الثالث: مستقبل التمويل الإسلامي ورؤية جديدة لعمل الصندوق

شهدت السنوات الأخيرة نمواً كبيراً لقطاع التمويل الإسلامي بمختلف روافده، وخاصة بالصناديق الإسلامية مما جعل هذه الصناعة تواجه التمويل الإسلامي العديد من التحديات، منها التي تخص الإطار المؤسساتي والإطار القانوني وتحرير التجارة، وغيرها مما يتطلب من صندوق النقد الدولي السعي وراء أداء أدوار جديدة .

أولاً: التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي

ما يزال التمويل الإسلامي في بداياته مقارنة بالتمويل الربوي خاصة على مستوى التأمينات الصيرفة والأسواق المالية، لذا تواجهه عدة تحديات على المستوى

القانوني الذي تشكل عقبة رئيسية أمام تكريسه بشكل فعال أين عدد بعض المختصين بعض التحديات القانونية أمام التمويل الإسلامي، ومن هنا نتطرق لأهم التحديات التي يواجهها التمويل الإسلامي (ونوغي ، 2021، ص48):

✓ تحديات تخص الإطار المؤسسية والتنظيمية:

إن بناء كيان أو إطار مؤسسي سليم يعتبر أكبر تحدي يواجهه العمل المصرفي الإسلامي والتمويل الإسلامي، فالمصارف الإسلامية لا تستطيع بمفردها رعاية جميع متطلباتها المؤسسية والتي يفترض أن توفر طرقا وسبلا بديلة لتلبية احتياجات التمويل المجازف والتمويل الاستهلاكي ورأس المال قصير المدى ورأس المال طويل المدى، وهناك حاجة إلى قيام العديد من المؤسسات أو الترتيبات التي تدعم بعضها البعض بمهام مختلفة يشمل ذلك أسواق الأوراق المالية وبنوك الاستثمار ومؤسسات الأسهم مثل صناديق الاستثمار وبرامج المعاشات وغيرها، ثم الحاجة إلى إقامة عدد من الترتيبات المؤسسية المساندة مثل المقرض وتسهيلات التأمين وإعادة التأمين والسوق المصرفية البنينة وغيرها. (دراجي، 2001، ص4)

✓ تحديات تخص إطار القانوني داعم للنظام المالي الإسلامي:

يحتاج التمويل الإسلامي خاصة في مجال الصيرفة، التأمين والصكوك إلى نظام قانوني خاص عكس تقنين التمويل التكافلي من وقف وزكاة الذي لا يحتاج إلا لوضع نص قانوني له، لأنه لا يتعارض مع نظم مماثلة موجودة قبله، أما الصيرفة الإسلامية، التأمين التكافلي والصكوك الإسلامية فهي تأتي كنظام منافس لنظام قائم درجت الدول على التعامل به، لذا تجدد الدول نفسها أمام تحدي التوفيق بين المنظومة القانونية القائمة ومتطلبات التمويل الإسلامي. (ونوغي، 2021، ص4)

✓ تحديات في إطار جانب التطويرية والتشغيلية:

إن المؤسسات المالية الإسلامية بحاجة إلى محفظة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية التي تتيح لها المرونة الكافية للاستجابة لشتى المتطلبات التي تفرضها المتغيرات

الاقتصادية، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى الهندسة المالية وفق المنهج الإسلامي لابتكار أدوات مالية تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية العلمية، وتنمية وتطوير المنتجات والخدمات على أساس ابتكار وإبداع، وتوفير النمو التكنولوجي القوي، وتنويع قاعدة المخاطر وتقوية الإمكانات التنافسية. (دراجي، 2001، ص4)

✓ تحديات في إطار المعايير الشرعية:

تعاني معظم مؤسسات التمويل الإسلامي من ضعف في هيئات الرقابة الشرعية، ويكمن التحدي في مدى قدرة هذه الهيئات على النمو السريع سواء من حيث الكم أو النوع، لمواكبة التطور الكبير على مستوى الصناعة المالية الإسلامية، كما ينبغي القضاء على الازدواجية التي نشأت تاريخياً في تكوين هذه الهيئات بين مختصين ملمين بجوانب التمويل الفنية مع ضعف في المعرفة الشيعية، وعلماء شرعيون لكن ينقصهم الإلمام الكامل بالجوانب الفنية، كما يتوجب تكوين هيئة رقابة شرعية عليا مستقلة وموحدة لجميع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية للرجوع إليها وتوحيد الفتاوى. (كتاب، 2022، ص187)

✓ تحديات مقررات لجنة بازل:

وتتمثل في تدني التصنيفات الائتمانية لمصارف الدول الإسلامية حيث تقع الغالبية العظمى من هذه الدول ذات المخاطر المرتفعة، مما يؤدي إلى تكلفة الحصول على الموارد المالية من الأسواق الدولية، كما تؤثر بشكل مباشر على حجم ونوع التسهيلات التي يمكن أن تمنحها المؤسسات الدولية للمصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية في الدول المتقدمة ذات التصنيف أقل خطورة، هذه المعايير لم تراعي الطبيعة الخاصة لهذه المؤسسات المالية الإسلامية مما يزيد أعباء أوزان المخاطر. (دراجي، 2001، ص8).

ثانيا: رؤية جديدة لعمل صندوق النقد الدولي:

يشارك صندوق النقد الدولي منذ وقت طويل في الجهود المتعلقة بالتمويل الإسلامي، فقد ساهم بدور أساسي في إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية، كذلك فإن إنشاء مجموعة عمل مشتركة بين إدارات الصندوق تعنى بشؤون التمويل الإسلامي يبرهن على إدراكه لأهمية التمويل الإسلامي بالنسبة لكثير من البلدان الأعضاء، وما يستتبع ذلك من انعكاسات أوسع نطاقا على الاستقرار المالي، ورغم هذه المساهمات التي قدمها الصندوق للتمويل الإسلامي، يرى الدكتور الهاشل أن بإمكان الصندوق السعي لأداء دور أهم في المجالات التالية:

✓ تقديم المشورة بشأن السياسات وبناء القدرات في مجموعة واسعة من المجالات، فيمكن للمساعدة الفنية والتدريب أن يساعدا البلدان على تحسين التنظيم والرقابة على مؤسساتها المالية الإسلامية، وإقامة أسواق محلية للصكوك الإسلامية، هذه المشاركة يمكن أن تركز بصورة مثمرة على تقديم مجموعة من الممارسات التنظيمية الأساسية، مثل السيولة والحوكمة القائمة على الشريعة، بهدف تحقيق مزيد من التقارب.

✓ تشجيع زيادة اندماج معايير التمويل الإسلامي مع المعايير المالية الدولية لدعم الاستقرار المالي وتحسين القواعد التنظيمية الاحترازية عبر مناطق الاختصاص المختلفة، وهو ما يمكن أن يتم سياق المشاورات الاقتصادية السنوية التي يجريها الصندوق وبرامج تقييم القطاع الإسلامي إل جانب قنوات أخرى.

✓ تيسير تقييم التنظيم والرقابة على القطاع المصرفي الإسلامي باستخدام المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل المالي التي أنشأها مجلس الخدمات المالية الإسلامية، فهذه المبادئ تهدف إلى تقديم إطار لتقييم جودة الإطار التنظيمي والرقابي لصناعة الصيرفة الإسلامية.

وإلى جانب هذه الأدوار وفي ضوء ما تقدم، يغدو ضروريا إجراء إصلاح جذري ورسوم مسار جديد لهذه المؤسسة، لتصبح عالمية تتسم بالعدالة وتراعي مصالح بلدان العالم بشقيه المتقدم والنامي، ألا وهي إمكانية تحول الصندوق إلى صندوق نقد دولي إسلامي أكثر تعاوناً وعدلاً، والذي يعني استمداد صفته الإسلامية من كونه ميني وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها. (جعفر، 2019/2018، ص 346-351).

خاتمة:

منذ الأزمة المالية العالمية سنة 2008، زاد الطلب المستمر على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وزاد بالمقابل الإقبال على اعتماد التمويل الإسلامي في العديد من الدول، مع استمرار انخفاض الثقة في المؤسسات الغربية التي تفاقمت بظهور الأزمة المالية العالمية 2008، وقد أعطت هذه الأزمة فرصة كبرى لاختبار نجاح وجدوى البنوك الإسلامية من ناحية الثقة في متانتها ومقدرتها، والاهتمام أكثر بالتمويل الإسلامي الذي يقوم على مبادئ مخالفة تماماً لما يقوم عليه التمويل التقليدي. بالنظر لتنامي الاهتمام بالتمويل الإسلامي على المستوى العالمي، دفع ذلك الهيئات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي إلى الاهتمام بهذا النوع من التمويل نظراً للعديد من الجوانب الإيجابية التي يقدمها. وذلك من خلال تقديم الدعم فيما يخص البنى التحتية ووضع القوانين التنظيمية.

من خلال تطرقنا لموضوع دور صندوق النقد الدولي في دعم التمويل الإسلامي توصلنا إلى جملة من النتائج والاقتراحات نذكر منها:

النتائج:

1- التمويل الإسلامي بات كبديل أقوى للتمويل التقليدي، وذلك للدور الذي يلعبه في تطوير الأسواق المالية، ومواجهة الأزمات والمحافظة على استقرار النظام المالي والاستدامة الاقتصادية.

- 2- عرفت صناعة التمويل الإسلامي نمواً سريعاً في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت الأصول المصرفية الإسلامية تنمو في العالم بمعدلات مذهلة تصل إلى 10 بالمائة سنوياً، بالرغم من أنها لا تمثل إلا نسبة صغيرة من نشاط السوق المالية العالمية. إلا أنها موجودة في أكثر من 60 بلداً وأصبحت ذات أهمية نظامية في 24 منها.
- 3- ازداد نفاذ الصيرفة الإسلامية في أسواق الكثير من أعضاء صندوق النقد الدولي، خاصة بعد أزمة 2008 وانعكاساً لأهمية التمويل الإسلامي في دعم الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، دفع صندوق النقد الدولي للاهتمام ودعم التمويل الإسلامي. وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- 4- لقد قدم صندوق النقد الدولي على مدار السنوات السابقة الدعم التمويل الإسلامي من خلال المساهمة في إنشاء البنى التحتية للتمويل الإسلامي وعلى رأسها مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وتقديم المشورة الفنية للبلدان الأعضاء بشأن قضايا الصيرفة الإسلامية، كما واصل التعاون مع واضعي المعايير ذات الصلة والمنظمات الدولية المعنية بشأن الجهود الرامية إلى إنشاء معايير تكميلية للصيرفة الإسلامية في المجالات التي تغطيها المعايير الدولية الحالية.
- 5- قام بالاعتراف رسمياً بأن "المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي في العمل المصرفي" التي أعدها مجلس الخدمات المالية الإسلامية وإدراجها في تقييمات المنظمة الدولية من أجل تنظيم عمل "البنوك الإسلامية" والإشراف عليها.
- 6- تقدم الدعم من أجل قبول مجلس الاستقرار المالي على تضمين المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي في مجموعة معايير مجلس الاستقرار المالي.
- 7- رغم الدور والمساهمات العديدة التي قدمها الصندوق للتمويل الإسلامي، إلا أنه بإمكانه أن يسعى لأداء دور أكبر من خلال تشجيع زيادة اندماج معايير التمويل الإسلامي مع المعايير المالية الدولية لدعم الاستقرار المالي وتحسين القواعد التنظيمية الاحترازية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

8- بالرغم من الانتشار والنمو الذي عرفه التمويل الإسلامي، إلا أنه يواجه العديد من التحديات تعيق سبل تطوره ونموه، على رأسها التحديات التنظيمية المتعلقة بالمخاطر التي تتخلل صيغ التمويل والعمليات المصرفية الإسلامية وكيفية إدارتها، وبوجه خاص مخاطر الاستثمار وكيفية تطبيق مقترحات لجنة بازل الدولية. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

الاقتراحات:

انطلاقاً من دراستنا هذه يمكن تقديم جملة من الاقتراحات:

- ضرورة توفير وتطوير الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية، حيث على الرغم من وضوح الحاجة إلى ذلك الإطار، يعتبر بعض الدول التي تتواجد فيها هذه الصناعة متأخرة في هذا الخصوص ومن المفهوم أن الحاجة إلى تطوير هذا الإطار لا تقتصر فقط على الدول التي تتواجد وتنمو فيها هذه الصناعة فحسب، وإنما تمتد الحاجة أيضاً لتشمل الدول الأخرى التي تتطلع إلى جذب هذه الصناعة إلى أسواقها، ويعني ذلك ضرورة السعي نحو تطوير أسواق مالية ثانوية لصناعة التمويل الإسلامي، حيث يشكل عدم وجودها عائقاً أمام تطوير هذه الصناعة.
- ينبغي على صندوق النقد الدولي مواصلة الجهود لتتقيد الأطر التنظيمية في مؤسسات التمويل الإسلامي بما يتوافق مع آخر التوصيات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- يجب على صندوق النقد الدولي السعي وراء تأدية أدواره المطلوبة منه في عدة مجالات منها تقديم المشورة بشأن السياسات كالمساعدات الفنية والتدريب، وزيادة تشجيع ادماج المعايير الخاصة بالتمويل الإسلامي مع المعايير المالية الدولية.

المراجع:

المقالات العلمية:

- أحمد مهدي بلوافي، التمويل الإسلامي في أدبيات المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نموذجاً، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2018/18.

- بالعماء أسماء، سيد أعمر زهرة، تطور التمويل الإسلامي عالمياً ودوره في تجاوز الأزمات المالية، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، المجلد 05، العدد 10، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تيموشنت، الجزائر، 2019/12/20.

- بوجعدار الهام، البنوك الإسلامية كبديل عن البنوك التقليدية في ظل انعكاسات الأزمة المالية العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، جوان 2015، جامعة قسنطينة 1.

- بوبريمة إحسان، تطور إصدار الصكوك وأهميتها في تدعيم سيولة واستقرار السوق المالية العربية "دراسة مقارنة بين السندات، الأسهم والصكوك"، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 08، العدد 01، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، جوان 2018.

- خالد موسى مبارك، الطيب لحليح، منهج التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في تحقيق الاستقرار في النظام المالي، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 02، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2018/12/30.

- دوفي قرمية، عيساوي سهام، تطور صناعة التمويل الإسلامي عقب الأزمة المالية العالمية، مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 01، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، الجزائر، 2019/10/25.

- عطوي سميرة، أعشوب ليلي، فعالية التمويل الإسلامي في حل الأزمة المالية العالمية 2008 دراسة حالة البنك الإماراتي الإسلامي 2005-2009، مجلة

الاقتصاد الصناعي، المجلد 01، العدد 12، جامعة ياتنة 01 الحاج لخضر، الجزائر، 2017/06/01.

- فتيحة عقون، راضية مدي، التمويل الإسلامي كبديل لمواجهة وتجاوز الأزمة المالية وآفاقها المستقبلية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 03، العدد 03، جامعة الوادي، الجزائر، 2012/12/31.

- كتاف شافية، واقع صناعة التمويل الإسلامي بين التجارب الدولية والتحديات المستقبلية، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 11، العدد 01، جامعة سطيف1، الجزائر، 2022.

- مقاويب منصف، مستقبل التمويل الإسلامي في ظل الأزمات المالية العالمية التجربة الماليزية في التمويل الإسلامي نموذجاً، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 08، العدد 10، جوان 2015، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر.

- المنتقيات الوطنية والعلمية:

- عيسى دراجي، منور اوسرير، تحديات الصناعة المصرفية الإسلامية، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، يوم 23 و24 فيفري 2011.

- لحول عبد القادر، دور الصيرفة الإسلامية والسوق المالية الإسلامية في الحد من أثر تدويل الخطر المالي على الأنظمة المالية العربية، مقال في الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، 23-24 فيفري 2011.

- محمود الوادي، إبراهيم خريس، حسين سمحان، دور الاقتصاد الإسلامي في الحد من الأزمات الاقتصادية، في المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة

الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات - الفرص - الآفاق"، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، يومي 10 و11 نوفمبر 2009.

- المذكرات:

- صليحة جعفر، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المالية والاقتصادية العالمية أزمة 2008 أمودجاً، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019/2018، ص346-351.

- ونوغي عبد الله، التمويل الإسلامي في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2021، ص48.

- مواقع الانترنت:

- المجلس التنفيذي يعتمد قراراً لتعزيز الاستقرار المالي في البلدان التي تمارس فيها الصيرفة الإسلامية، على الموقع:

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2017/02/21/PR1753-IMF-Board-to-Strengthen-the-Financial-Stability-in-Countries-with-Islamic-Banking> أطلع يوم: 2023/05/12.

- الصيرفة الإسلامية العربية والعالمية تشهد نمواً سريعاً، اتحاد المصارف العربية، تاريخ الاطلاع: 2023/05/23، ساعة الاطلاع: 14:38، على موقع:

<https://uabonline.org/ar>

- إصدارات الصكوك العالمية في 2022 كثير من التحديات قليل من الفرص، تاريخ الإطلاع: 2023/05/24، ساعة الإطلاع: 11:28، على موقع:

<https://roayahnews.com>

- السعودية أكبر مصدر للصكوك والتمويلات الإسلامية، تاريخ الاطلاع: 2023/05/24، ساعة الاطلاع: 12:24، على موقع: <https://aawsat.com>

- صندوق النقد الدولي يبدأ مشاورات حول التمويل الإسلامي، تاريخ الاطلاع: 2023/5/19، على الموقع:

http://wefaqpress.com/news_details.php?sid=20148

- صندوق النقد العربي ينظم دورة حول "المعايير الخاصة بالمصارف الإسلامية، اطلع 4-2023، على الموقع، <http://nouadhiboutoday.info/node/5941>
- طارق فليحان، إصدارات الصكوك العالمية ستبلغ 185 مليار دولار بنهاية 2022 و257 مليار دولار بحلول عام 2027، تاريخ الاطلاع: 2023/05/15، ساعة الاطلاع: 20:40، مقال منشور على موقع: <https://www.zawya.com>
- مجلس الاستقرار المالي يوافق على تضمين المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي في مجموعة المعايير، 14_5-2023 على الموقع: https://www.ifsb.org/ar_press_view.php?id=516&submit=more
- وضع معايير جديدة في المالية الإسلامية، على الموقع: <https://www.arabnak.com>، اطلع يوم 2023/05/23، على الساعة 13:25.
- التقارير والنشرات:
- أدوات التمويل الإسلامي لدى أسواق رأس المال العربية، اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، دبي - الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2015، ص 17.
- عبد الكريم أحمد قندوز، التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، دراسة قياسية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، صندوق النقد العربي، العدد 07، 2021، الامارات العربية المتحدة، ص 25.
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 17، المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي (القطاع المصرفي)، بنك ماليزيا المركزي، ماليزيا، أبريل 2015، ص 3.
- محمد يوسف الهاشل، التمويل الإسلامي تلبية التطلعات العالمية، نشرة صندوق النقد الدولي، مؤتمر الكويت، 9 نوفمبر 2015،
- المراجع باللغة الإنجليزية:
- Ifm sukuk report a comprehensive study of the global sukuk market, international Islamic financial market, august 2022, 11 edition.